24 September 2019
Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إيران (جمهورية - الإسلامية)، تركيا*، الجزائر*، دولة فلسطين*، نيكاراغوا*: مشروع قرار

٤٢/... تعزيز التعاون والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان في جمهورية
فنزويلا البوليفارية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وحماية وضمن تمتع سكانها التام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يعيد تأكيد احترام المبادئ العالمية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية وحرية الشعوب في تقرير المصير وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من الصكوك القانونية الدولية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

* 1 9 1 6 2 0 5 *

وإذ يشير أيضاً بصفة خاصة إلى أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مكلفة، في جملة أمور، بالاضطلاع بدور نشط في إزالة العقبات الراهنة والتصدي للتحديات الماثلة أمام الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم،

وإذ يسلم بأن التدابير القسرية الانفرادية تؤدي إلى زيادة تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية، ومن ثم تفاقم الحالة الإنسانية،

وإذ يرحب بالبعثة الفنية التي أجزتها المفوضية السامية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩،

وإذ يرحب أيضاً بزيارة المفوضة السامية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وبالالتزامات المتفق عليها مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد،

وإذ يلاحظ بارتياح وجود موظفين من المفوضية السامية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وإذ يضع في اعتباره التام التوصيات الواردة في تقرير المفوضة السامية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين^(١)،

وإذ يؤكد قناعته الراسخة بأن شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية هو الذي ينبغي أن يتوصل بنفسه إلى حل سلمي وديمقراطي ودستوري للحالة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، من دون تدخل عسكري أو أمني أو استخباراتي أجنبي، وإذ يشجع في هذا الصدد جميع الجهود الدبلوماسية ذات الصلة، ومنها مساعي التيسير التي تبذلها النرويج وعمل فريق الاتصال الدولي وآلية مونتيفيديو، بهدف تعزيز المفاوضات والحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة من أجل التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي ودستوري في جمهورية فنزويلا البوليفارية،

وإذ يسلم بالإرادة السياسية التي أبدتها حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية للتعاون مع المفوضة السامية والمفوضية السامية،

وإذ يضع في اعتباره أن المفوضة السامية أكدت من جديد استعدادها لمواصلة تقديم ما يلزم من تعاون ودعم تقنيين إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، بما يشمل المؤسسات والضحايا، وتقديم تقرير عن الحالة،

١- يرحب بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية^(١)، ويدعو حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن تنفذ التوصيات الواردة فيه تنفيذاً تاماً؛

٢- يرحب أيضاً بالالتزامات المتعهد بها في نهاية زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية بمعالجة الشواغل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد، ويهيب بحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تفي بها تماماً، وتواصل التعاون مع المفوضية السامية، بسبل تشمل إنشاء مكتب دائم للمفوضية السامية وتمكينه من الوصول من دون عوائق إلى جميع مناطق البلد وإلى مراكز الاحتجاز؛

- ٣- يدعو السلطات فنزويلية إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في اضطلاع كل منها بولايتيه، وإلى توجيه دعوة للمكلفين بولايات، على النحو المتفق عليه مع المفوضية السامية؛
- ٤- يرحب بالجهود التي تبذلها جمهورية فنزويلا البوليفارية لتنفيذ التوصيات المقبولة أثناء جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية، ويشجع الدولة على مواصلة التعاون مع هذه الآلية؛
- ٥- يرحب أيضاً بقرار حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الإذن تدريجياً بوصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛
- ٦- يرحب كذلك بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لجمهورية فنزويلا البوليفارية التي أطلقت في آب/أغسطس ٢٠١٩، ويطلب إلى الحكومات تيسير تنفيذها، وبهيب بالمجتمع الدولي والدول ووكالات الأمم المتحدة دعم هذه المبادرة الهامة؛
- ٧- يعرب عن القلق إزاء فرض تدابير قسرية انفرادية خارجية على جمهورية فنزويلا البوليفارية، أدت إلى زيادة تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية، ومن ثم تفاقم الحالة الإنسانية للشعب الفنزويلي، على نحو ما ذكرته المفوضية السامية عند تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين؛
- ٨- يحث السلطات الفنزويلية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التمتع الكامل بالحق في الغذاء والماء وبأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحصول على الأدوية الأساسية والخدمات الصحية، من دون تمييز؛
- ٩- يشجع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية والمعارضة على مواصلة التقدم في طريق الحوار السياسي الحقيقي للتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي ودستوري يتيح احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها على نحو تام في جمهورية فنزويلا البوليفارية؛
- ١٠- يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى المجلس، في دورته الثالثة والأربعين والخامسة والأربعين، إحاطة شفوية بمستجدات حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وتقريراً كتابياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين، يتضمن نتائج التحقيق الميداني في ادعاءات احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء العمليات الأمنية في البلد، لضمان مساءلة الجناة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.